



مداخلة حول
والتلوث الهواء والصحة
بند عدد 18.2

Pillar3:Item 18.2 Updated Road map for an enhanced global response to the
adverse health effects of air pollution (Decision EB156(33))

نتوجه بالشكر إلى منظمة الصحة العالمية على إدراج هذه المواضيع الهامة في هذه الدورة والتي تخص المواد الكيميائية والنفايات والتلوث الهوائي.
سيداتي سادتي

لطالما التزمت تونس بمنح حماية البيئة مكانة مميزة في خياراتها واستراتيجياتها التنموية وقد شرعت في هذا المسار واعتمدت سياسة بيئية قائمة على مكافحة التلوث بجميع أشكاله والحفاظ على بيئة صحية ونظم بيئية. ونعمل على تطوير مشاريعنا في هذا المجال بالاستئناس بخارطة الطريق التي وضعتها منظمة الصحة العالمية منذ سنة 2015 بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات المعنية في بلادنا.

وتسعى وزارة الصحة بالتعاون مع وزارة البيئة إلى وضع مخططات للمحافظة على نوعية الهواء مع إيلاء الأهمية للجسيمات العالقة في الهواء قصد خفض نسبة التعرض لهذه الملوثات الصادرة خاصة عن المؤسسات الصناعية الكبرى المتواجدة في بعض المدن الصناعية التونسية.

كما حظي قطاع الصحة باهتمام خاص من السلطات المعنية، مما جعل تعزيز الصحة أحد المحاور الرئيسية للسياسة الاجتماعية للدولة وهو ما مكن من المحافظة على عديد المكاسب إلى جانب العمل على تحسين المؤشرات الصحية المرتبطة بالعوامل البيئية، حيث اعتمدت الدولة سياسة بيئية قائمة على مكافحة التلوث بجميع أشكاله والحفاظ على البيئة الصحية



والنظم البيئية وقد احتل هذا التوجه جزءا هاما من الإستراتيجية الوطنية المتعددة القطاعات للوقاية ومراقبة الأمراض غير السارية 2021-2025.

وقد تم تعزيز القدرات والأدوار في بناء الشراكات في قطاعي الصحة والبيئة من أجل إعداد وتطوير معايير وطنية لجودة الهواء ورصدها بما يتماشى مع المعايير التي وضعتها منظمة الصحة العالمية لجودة الهواء وإعداد وتقوية وظيفة الترسّد في قطاعي الصحة والبيئة مما له صلة بجودة الهواء الخارجي ، تعدّ بلادنا اليوم 30 محطة قارة ومتنقلة للمتابعة المستمرة والمراقبة الدورية لنوعية الهواء بمختلف جهات البلاد إلى جانب مراجعة القانون عدد 34 لسنة 2007 الذي يهدف إلى الوقاية من تلوث الهواء وتأثيراته السلبية على صحة الإنسان والبيئة كما تم إصدار العديد من النصوص الترتيبية على غرار الأمر المتعلّق بضبط الحدود القصوى للملوثات عند المصدر والتي نعمل على متابعتها.

كما نعمل على تطوير نظام رصد ومتابعة للتلوث الهوائي الداخلي ، حيث يتم حاليا على مستوى وزارة الصحة العمل على تطوير الجانب التشريعي للتلوث الداخلي للهواء مع كل الوزارات المعنية لمعاوضة عمليات الرصد والمراقبة في الأماكن الحساسة كرياض الأطفال والمدارس ودور المسنين.

كما احتل جانب رفع مستوى الوعي لدى أصحاب الشأن المعنيين حيزا مهما في السياسات الوطنية حيث تم توجيه برامج تحسيسية إلى أخصائيي الصحة والمواطنين وأصحاب المؤسسات الصناعية حول مخاطر تلوث الهواء وتأثيراته الصحية وكيفية التصرف السليم في هذه المخاطر من المصدر بما في ذلك تحفيز في إتخاذ الإجراءات اللازمة لمقاومة التلوث الهوائي من المصدر والانتقال إلى مصادر طاقة أنظف.

ولا ننسى جانب البحث في هذا الميدان حيث تحيز جانب البحث في التأثيرات الصحية لتلوث الهواء في المجال البحثي الأكاديمي جانبا هاما بالشراكة مع الجامعة فقد تم تطور في عدد الدراسات المنشورة في بلادنا التي تطرقت إلى الربط بين تلوث الهواء ونسبة التوافد على المستشفيات لمرضى الجهاز التنفسي أو أمراض الشرايين والقلب وغيرها من المواضيع التي لها علاقة والمرتبطة بالتلوث الهوائي .



وندعو منظمة الصحة العالمية لدعمنا في هذا المجال قصد تركيز التجهيزات الضرورية
والمناهج البناءة لإبلاغ العموم وحثهم على اتخاذ إجراءات ملائمة للتوقي من التأثيرات الصحية
للتلوث الهوائي وتطيركوادرنا في مجال الأبحاث وتقييم المخاطر الناجمة عن تلوث الهواء.

وشكرا على حسن الإصغاء